



تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٨ / رجب / ١٤٢٩ هـ الموافق
٢٠٠٨ / ٧ / ٢٢ م برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من
السادة القضاة طارق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم
أحمد باهان و محمد صائب التفتيحي و عهود صالح التميمي و ميخائيل شمعون
في كور عيس و حسين أبو أتمن المأذونين بالفضاء باسم الشعب وأصدرت
قرارها الآتي:

المميز / السيد وزير الداخلية / إضافة لوظيفته وكنيته الرائد الحطواني فضل
طون .

المميز عليه / سمير رمضان احمد - الولي الجبري لأولاده القاصرين إبراهيم
ومروة وكيهلم المحاسي علي حسين السعدي .

الادعاء :

ادعى وكيل المدعى (المميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري ان موكله
يطلب منح أولاده القاصرين كل من إبراهيم ومروة الجنسية العراقية تبعاً لجنسية
والثبتم العراقية الجنسية المبدية أمل عبد الأمير عباس وأسد نظتم المدعى
(المميز عليه) لدى المدعى عليه (المميز) السيد وزير الداخلية / إضافة لوظيفته
إلا أن النظتم رفض في ٢ / ١ / ٢٠٠٨ و عليه طلب وكيل المدعى دعوة
المدعى عليه / إضافة لوظيفته للترافعة والحكم بإلزامه بمنح أولاد موكله
القاصرين الجنسية العراقية تبعاً لجنسية والثبتم العراقية وبعد إجراء العرافة
الحضورية العنوية والاطلاع على المستندات المعبرزة وعلى التواتج المتباعدة

(٣-١)



بين وكيلسي الطرفين أصدرت المحكمة قرارها المرقم
٥٧ / قضاء ادري / ٢٠٠٨ في ٤ / ٦ / ٢٠٠٨ المتضمن إلزام
المدعي عليه / إضافة لوظيفته بمنح القاصرين ابراهيم ومروة ولدي سمير
رمضان احمد الجنسية العراقية للمولودين من أمهم العراقية أمل عبد الأمير
عباس وفقاً للقانون الجنسية رقم (٦٦) لسنة ٢٠٠٦ مع تحميل
المدعي عليه / إضافة لوظيفته المصاريف والعب المحاماة ولعدم قاعة المدعي
عليه / إضافة لوظيفته بالقرار رقم بدر الي الطعن به تمييزاً أمام المحكمة
الاتحادية العليا بتاريخ ٢٥ / ٦ / ٢٠٠٨ وللأسباب المبينة في الثلاثة.

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد إن الطعن التمييزي
مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم العمير
وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه ذلك لأن القاصرين ابراهيم
ومروة أولاد سمير رمضان احمد من زوجته العراقية أمل عبد الأمير عباس التي
تحمل شهادة الجنسية العراقية العراقية (٨٨٣٢١٢) صادرة من جنسية
بغداد في ٢٣ / ٧ / ١٩٧٤ أي ان الولد والبنات المذكوران مولودان من
أم عراقية وأب فلسطيني وحيث ان الطفل المولود من أب عراقي أو أم عراقية
يعتبر عراقياً بحكم القانون وتمنح له الجنسية العراقية حكماً بصرف النظر عن
جنسية الوالد الاخر باء كان أو لماً تطبيقاً لحكم المادة (١٨) ثانياً) من دستور
جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٣) من قانون الجنسية رقم (٦٦)
لسنة ٢٠٠٦ . لذلك يعتبر كل من ابراهيم ومروة أولاد سمير رمضان احمد
المولودان من أم عراقية هي أمل عبد الأمير عباس قد ولدا عراقيين بحكم

(٢-١)



القانون ومن حق والدعم طلب منحهم الجنسية العراقية وهذا ما
استقر عليه قضاء المحكمة الاتحادية العليا في العديد من
قراراتها ومنها قرارها (٤ / التجارية / تمييز / ٢٠٠٧) في
٢٦ / ٤ / ٢٠٠٧ اما الاعتراضات التمييزية فلا سند لها من القانون ، وعليه
قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز
رسم التمييز وسدر القرار بالاتفاق في ١٨ / رجب / ١٤٢٩ هـ
الموافق ٢٢ / ٧ / ٢٠٠٨ م .

الرئيس
منعت المحمود

العضو
فازوق محمد المسمي

العضو
جعفر ناصر حسن

العضو
الكريم طه محمد

العضو
الكريم احمد بايان

العضو
محمد صادق التفتيشي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون من كوركيس

العضو
حسن أبو التمن